

Distr.: General  
22 July 2008  
Arabic  
Original: French

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ٩٢ (ز) من جدول الأعمال المؤقت\*

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام الدورة الثانية عشرة

الاستثنائية للجمعية العامة

تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة  
الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض، عقدت لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا اجتماعين وزاريين.

وأثناء الاجتماعين الوزاريين السادس والعشرين والسابع والعشرين، اللذين عُقدا على التوالي في ياوندي في الفترة من ٣ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وفي لواندا في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨، سارت اللجنة على ما دأبت عليه من النظر في أمور من بينها الحالة الجغرافية - السياسية والأمنية في بعض الدول الأعضاء. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم الملحوظ في بعض البلدان، فإن اللجنة لاحظت أن الحالة الأمنية عموماً في وسط أفريقيا لا تزال هشة نتيجة لاستمرار التوتر الاجتماعي، وعودة المواجهات المسلحة المتقطعة، واستمرار تدهور الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان.

\* A/63/150.



وأثناء الاجتماع الوزاري السادس والعشرين، نظرت اللجنة في المشاكل الأمنية عبر الحدود في وسط أفريقيا في إطار مؤتمر استثنائي جمع ممثلي الدول الأعضاء وممثلي المؤسسات والمنظمات التي تتمتع بمركز المراقب أثناء اجتماعات اللجنة. وأتاحت الأعمال للدول الأعضاء في اللجنة وضع توصيات لتحسين الأمن عبر الحدود بين بلدان وسط أفريقيا. وأثناء هذا الاجتماع، رحّبت اللجنة أيضاً بتوقيع مذكرة تفاهم، في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧، بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب شؤون نزع السلاح أضفت الطابع الرسمي على التعاون بينهما في مجال تنفيذ شقي "مبادرة سان تومي"، أي وضع صك ملزم قانوناً بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا، ومدونة قواعد سلوك للقوات المسلحة وقوات الأمن في وسط أفريقيا.

وفي إطار الاجتماع الوزاري السابع والعشرين، واصلت اللجنة أعمالها المتصلة بتنفيذ "مبادرة سان تومي". ودرست اللجنة باهتمام دراسة الجدوى التي أعدتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن المنهجية المزمع الأخذ بها لوضع ذلك الصك القانوني وخطة العمل المتعلقة به. وكلفت اللجنة أيضاً أمانتها بأن تقدم إليها مشروع نص يتضمن عناصر مستمدة من صكوك قانونية ذات صلة، وقررت أن تجري عملية وضع الصك القانوني على مدى عامين، بحسب الجدول الزمني المتفق عليه، بحيث تتم الإحاطة علماً بنتائج العملية في القرار الذي ستتخذه الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. ورحّبت اللجنة أيضاً بالمشروع الأوّلي لقانون مدونة السلوك للقوات المسلحة وقوات الأمن في وسط أفريقيا، الذي أعده مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا. والتزمت اللجنة بأن تقدم إلى الأمانة، في أسرع وقت ممكن، تعليقات وعناصر أخرى تعتبرها مفيدة بغية وضع مدونة قواعد السلوك في الوقت المناسب بحيث تُعتمد أثناء انعقاد الاجتماع الوزاري الثامن والعشرين.

وبالإضافة إلى ذلك، واصلت اللجنة بذل الجهود لتنشيط أعمالها وترشيدها. وفي هذا الصدد، طلبت إلى الأمانة العامة إعداد وثيقة بشأن أصول اللجنة وولايتها وإنجازاتها وعهدت إلى الكامبيرون، بوصفها المنسق المخصص، وضع ورقة مفاهيم بشأن الآفاق المستقبلية للجنة؛ وستدرس هاتان الوثيقتان معاً في الاجتماع الوزاري الثامن والعشرين. وقررت اللجنة أيضاً إدراج الصعوبات المالية التي تؤثر على تنظيم الاجتماعات الوزارية للجنة ضمن جدول أعمال اجتماعها المقبل. وأخيراً جددت اللجنة ثقتها بالجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وطلبت إليها أن تعدّ، في إطار شراكتها مع مكتب شؤون

نزع السلاح، استعراض الحالة الجغرافية - السياسية في إطار التحضير للاجتماع الوزاري الثامن والعشرين، على غرار ما فعلت في الاجتماع السابع والعشرين.

وفي الختام، أعربت الدول الأعضاء في اللجنة البالغ عددها ١١ دولة عن تصميمها على العمل على توطيد السلم والأمن في المنطقة دون الإقليمية، عن طريق العمل المشترك لمعالجة قضايا محددة. وكررت هذه الدول تأكيد اهتمامها بعمل اللجنة والتزمت بالعمل معاً، بدعم من الأمم المتحدة وشركائها، لتنفيذ القرارات المتخذة. ولهذه الغاية، طلبت اللجنة إلى الدول المعنية، خاصة تلك القادرة على ذلك، أن تدعم تنفيذ مشاريعها بواسطة الصندوق الاستئماني للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

## المحتويات

### الفقرات الصفحة

٤	٣-١	.....	أولاً - مقدمة
٤	٣٧-٤	.....	ثانياً - اجتماعا اللجنة الاستشارية الدائمة وتنشيط أساليب عمل اللجنة
٤	١٧-٤	.....	ألف - الاجتماع الوزاري السادس والعشرون للجنة
٧	٣٢-١٨	.....	باء - الاجتماع الوزاري السابع والعشرون للجنة
١١	٣٧-٣٣	..	جيم - تنشيط أساليب عمل اللجنة وإسهامات مكتب شؤون نزع السلاح
١٢	٣٩-٣٨	.....	ثالثاً - المسائل الإدارية والمالية
١٢	٤٣-٤٠	.....	رابعاً - استنتاجات وملاحظات

## أولاً - مقدمة

- ١ - في قرارها ٥٣/٦٢، أكدت الجمعية العامة من جديد تأييدها للجهود الرامية إلى تعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي، ودون الإقليمي بغية تخفيف حدة التوترات والصراعات في وسط أفريقيا وتعزيز السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة دون الإقليمية. وأعدت أيضا تأكيد تأييدها لبرنامج العمل الذي اعتمده اللجنة في اجتماعها التنظيمي المعقود في ياوندي في تموز/يوليه ١٩٩٢ (انظر الوثيقة A/47/511).
- ٢ - وبموجب القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، أن يواصل تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في اللجنة ليكفل مواصلة اضطلاع هذه الدول بجهودها. كما أهابت به أن يقدم إليها في دورتها الثالثة والستين تقريراً عن تنفيذ القرار.
- ٣ - وهذا التقرير مقدم استجابة لذلك الطلب. وهو يغطي الأنشطة التي اضطلعت بها لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

## ثانياً - اجتماعا اللجنة الاستشارية الدائمة وتنشيط أساليب عمل اللجنة

### ألف - الاجتماع الوزاري السادس والعشرون للجنة

- ٤ - عُقد الاجتماع السادس والعشرون للجنة في ياوندي في الفترة من ٣ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وشاركت في الاجتماع الدول الأعضاء التالية: أنغولا، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو.
- ٥ - وشاركت الكيانات التالية بصفة مراقب: مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وإدارة الشؤون السياسية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الخفيفة، والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية، والأمانة الدائمة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.
- ٦ - ونظرت الدول الأعضاء في اللجنة، من بين جملة أمور، في المسائل التالية المدرجة في جدول أعمال الاجتماع:

(أ) استعراض الحالة الجغرافية - السياسية والأمنية في بعض البلدان الأعضاء في اللجنة، ولا سيما في بوروندي، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتشاد؛

(ب) تشجيع نزع السلاح وبرامج الحد من انتشار الأسلحة في أفريقيا: '١' استعراض تنفيذ مبادرة سان تومي، '٢' تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في أفريقيا.

(ج) التطور المؤسسي للهياكل والآليات دون الإقليمية للسلام والأمن في وسط أفريقيا.

(د) مشاكل الأمن عبر الحدود في وسط أفريقيا (جدول أعمال مستقل).

(هـ) أنشطة المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا.

٧ - وبعد استعراض الحالة الجغرافية - السياسية والأمنية في بعض البلدان الأعضاء في اللجنة، يتبين أن الحالة في وسط أفريقيا، خاصة في البلدان المشمولة باستعراض الحالة الجغرافية - السياسية، قد شهدت تطورات متباينة بين اجتماعي اللجنة الخامس والعشرين والسادس والعشرين.

٨ - وفي هذا السياق، وفيما يتعلق بجمهورية بوروندي، أعربت اللجنة عن قلقها الشديد إزاء تدهور المناخ السياسي والحالة العسكرية والأمنية في البلد. وناشدت اللجنة الحكومة الرواندية وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، وكذلك سائر الأطراف السياسية الفاعلة البوروندية، على الأخذ بنهج الحوار، ومواصلة التعاون بشكل وثيق بروح من الانفتاح بغية التوصل إلى حل لجميع المشاكل التي ما زالت عالقة، وعلى القيام بحسن نية ببذل الجهود اللازمة لتطبيق اتفاق وقف إطلاق النار الشامل الموقع بين الحكومة الرواندية وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية تطبيقاً كاملاً.

٩ - وطلبت اللجنة أيضاً إلى بلدان المبادرة الإقليمية للسلام في بوروندي وفريق التيسير القيام فوراً ببذل جميع الجهود اللازمة لحمل حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية على انتهاج سبيل السلام بصفة نهائية. وشجعت اللجنة الحكومة الرواندية على مضاعفة جهودها بغية تعزيز العملية الديمقراطية في بوروندي، ولا سيما عبر مواصلة الحوار مع الأحزاب السياسية، والتعاون مع المجتمع المدني، والسهر على احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير وحرية الصحافة، وتعزيز المصالحة الوطنية.

١٠ - وبالإضافة إلى ذلك، رحبت اللجنة بمناخ السلام والاستقرار السائد في الكاميرون، ورحبت بالجهود التي تبذلها حكومة الكاميرون لإنجاز أهداف مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. لكنها أعربت عن قلقها إزاء تطور انعدام الأمن عبر الحدود في الكاميرون، وأشادت بقوات الأمن الكاميرونية للنجاح الذي حققته في ما قامت به من عمليات، ولا سيما ضد قطاع الطرق.

١١ - ورحبت اللجنة أيضا باستعداد الحكومة والأطراف الأخرى في جمهورية أفريقيا الوسطى لمواصلة إجراء حوار سياسي جامع مفتوح أمام الجميع، وذلك للتوصل إلى حلول للحالة السائدة في البلد. غير أنها أعربت عن قلقها البالغ إزاء استمرار تقلب الحالة الأمنية في البلد، ولا سيما حيال الهجمات المتكررة التي يشنها المتمرّدون ضد المدن الشمالية من جمهورية أفريقيا الوسطى، وحيال الانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان نتيجة لتلك الهجمات، وكذلك حيال العمليات الانتقامية التي تقوم بها قوات الأمن الحكومية.

١٢ - ورحبت اللجنة أيضا بقرار الأمم المتحدة القاضي بنشر عملية متعددة التخصصات على حدود جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والسودان، وأعربت عن تأييدها لمفهوم العمليات الجديد الذي تقدم به في هذا الصدد الأمين العام. وأشادت اللجنة أيضا بقرار الاتحاد الأوروبي بإنشاء عملية كفيلة بدعم وجود الأمم المتحدة في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٣ - وعلى الرغم من التقدم الملحوظ في تطور الوضع السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي رحبت به اللجنة، فإنها مع ذلك يساورها بالغ القلق إزاء تدهور الحالة العسكرية والأمنية في شرق البلد، بما في ذلك وقوع اشتباكات مسلحة بين الجيش النظامي وجماعات من المتمردين، وقتال بين الميليشيات المتنافسة في مقاطعتي شمال كيفو وجنوب كيفو وكذلك في إيتوري. وحثت اللجنة الجماعات المسلحة على إلقاء أسلحتها والمشاركة، دون قيد أو شرط، في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل. ودعت اللجنة الحكومة أيضا إلى وضع خطة شاملة، بالتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لضمان الأمن في شرق البلد، بما في ذلك عن طريق وضع حد للإفلات من العقاب، وتشجيع تنظيم مؤتمر للسلام والأمن في شمال كيفو وجنوب كيفو، على نحو ما دُعي إليه في الأصل.

١٤ - وبعد اعتماد الاجتماع الوزاري الخامس والعشرين للجنة لمبادرة سان تومي التي تتضمن إعداد صك قانوني بشأن مراقبة الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة في وسط أفريقيا وإعداد مدونة لقواعد سلوك القوات المسلحة وقوات الأمن في وسط أفريقيا، رحبت اللجنة

بالتوقيع، في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧، على مذكرة تفاهم بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب شؤون نزع السلاح بشأن تنفيذ المبادرة. ورحبت اللجنة أيضا بمقترح المنهجية الذي ينص على إعداد صك ملزم قانونا بشأن مراقبة الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة في وسط أفريقيا وخطة عمله في آن واحد، مع الاضطلاع بالأعمال التحضيرية.

١٥ - وبالإضافة إلى ذلك، نظرت اللجنة في مشاكل الأمن على الحدود في وسط أفريقيا خلال مؤتمر استثنائي نظمته في إطارها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وحكومة الكاميرون على نحو مشترك. وضم هذا المؤتمر الاستثنائي مندوبي الدول الأعضاء وممثلي المؤسسات والمنظمات التي لها صفة مراقب في اجتماعات اللجنة. وتقدم المؤتمر بتوصيات بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز الأمن على الحدود في المنطقة دون الإقليمية لأفريقيا الوسطى.

١٦ - ورحبت اللجنة أيضا بإبرام اتفاقات السلام بين الحكومة التشادية وبعض الفصائل الكبرى للمعارضة السياسية العسكرية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وباستمرار الحوار بين الأطراف التشادية الذي بدأته الأغلبية الرئاسية وحلفاؤها مع المعارضة السياسية، في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧، وأفضى إلى توقيع اتفاق بشأن تعزيز العملية الديمقراطية في تشاد في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧. ومع ذلك، أعربت اللجنة عن قلقها العميق إزاء استمرار عدم استقرار الحالة العسكرية والأمنية في المنطقة الشرقية من تشاد، وبصفة خاصة إزاء تزايد انتشار الأسلحة الصغيرة وتفشي أعمال اللصوصية عبر الحدود.

١٧ - وختاما، وعلى غرار ما فعلته اللجنة خلال الاجتماع الوزاري الخامس والعشرين، فقد لاحظت مع الارتياح وقدرت الجهود المبذولة والتقدم المحرز في تفعيل آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا، وتنمية القدرات وغيرها من وسائل الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في مجال منع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات.

## باء - الاجتماع الوزاري السابع والعشرون للجنة

١٨ - انعقد الاجتماع الوزاري السابع والعشرون للجنة في لواندا في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨. وحضرت الاجتماع الدول الأعضاء التالية: أنغولا، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو.

١٩ - وشاركت الكيانات التالية بصفة مراقب: مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والجماعة الاقتصادية لوسط أفريقيا، والمركز دون الإقليمي لحقوق

الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة، والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية.

٢٠ - ونظرت الدول الأعضاء في اللجنة، في جملة أمور، في المسائل التالية المدرجة في جدول أعمال الاجتماع:

(أ) استعراض الحالة الجغرافية - السياسية والأمنية في بعض البلدان الأعضاء في اللجنة؛ ولا سيما في بروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتشاد، فضلا عن المتعلق بإجراء التدريبات العسكرية المشتركة المسماة بحر الغزال؛

(ب) تشجيع نزع السلاح وبرامج الحد من انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا:

'١' انتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة ونزع سلاح السكان المدنيين؛

'٢' إحاطة إعلامية لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح: تنفيذ مبادرة سان تومي؛ وإعداد الاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين لعام ٢٠٠٨ المتعلق ببرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه؛ وحلقة عمل نيروبي المتعلقة بتعزيز الصك الدولي لتعقب الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة (١٠-١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)؛ وحلقة عمل غابورون المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في أفريقيا (٢٧-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)؛

(ج) التطور المؤسسي للهيكل والآليات دون الإقليمية للسلام والأمن في وسط أفريقيا (حالة التصديقات على البروتوكول المتعلق بمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا)؛

(د) تقرير عن أنشطة المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا.

٢١ - ووفقا لجدول الأعمال الذي تم إقراره، أدلت وفود كل من بروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية ببيانات عن الحالة الجغرافية - السياسية والأمنية في بلد كل منهم. وعلاوة على ذلك، أحاطت اللجنة علما بمدخلة ممثل الكامبيرون الذي بين الحالة السائدة في بلده.

٢٢ - وبخصوص بروندي، أحاطت اللجنة علما بتشكيل حكومة جديدة عقب التعديل الوزاري الذي جرى في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، والذي مكن من تنفيذ المادة ١٢٩ من الدستور تنفيذا صارما على نحو ما كانت تشترطه بعض الأحزاب السياسية

الممثلة في الجمعية الوطنية. وأدانت اللجنة الهجمات التي شنها حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية ضد السكان الأبرياء في العاصمة بوجومبورا، وذلك في انتهاك لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وحثت اللجنة أيضا الحكومة الرواندية وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، وكذلك كافة الجهات الفاعلة السياسية الأخرى، على اختيار سبيل الحوار. ووجهت اللجنة نداء آخر إلى المجتمع الدولي وإلى الجهات المانحة لتقديم ما يلزم من دعم إلى هذا البلد من أجل مواجهة المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية والأمنية الخطيرة.

٢٣ - ولاحظت اللجنة أيضا بارتياح توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار مؤخرا في ليرفيل، في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٨، بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وجيش استعادة الجمهورية والديمقراطية، برعاية السيد الحاج عمر بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون، بصفته رئيس اللجنة المخصصة في إطار الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا المعنية بمسائل وسط أفريقيا، وبحضور السيد فرانسوا لونسيبي فال، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٤ - وأعربت اللجنة مجددا عن بالغ قلقها إزاء استمرار غياب الأمن، الذي يتسبب فيه بوجه خاص قطاع الطرق الذين يعيثون فسادا في الجزء الشمالي من البلد، وإزاء الاعتداءات المرتكبة ضد السكان المدنيين. وأعربت أيضا عن قلقها إزاء وجود عناصر تابعة لحركة التمرد الأوغندية المسماة بجيش الرب للمقاومة في الجزء الجنوبي الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى، واستخدام هذا الجزء من أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى بمثابة ممر نحو البلدان المجاورة.

٢٥ - وأعربت اللجنة أيضا عن قلقها إزاء تردي الوضع بين تشاد والسودان وناشدت البلدين الشقيقين استئناف الحوار الذي من شأنه تسهيل وساطة الاتحاد الأفريقي ووضع اتفاق داكار موضع التنفيذ. وأحاطت اللجنة علما بتوقيع الرئيسين التشادي والسوداني، في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨، اتفاق عدم اعتداء وسلام برعاية الأمين العام، وأعربت عن ارتياحها لنشر قوة متعددة الأبعاد في شرق تشاد، تتكون من بعثة للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وعناصر تابعة لقوة الاتحاد الأوروبي، عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٧٨، وتمثل ولايتها في تأمين مخيمات اللاجئين السودانيين وضمان أمن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

٢٦ - ورحبت اللجنة بتوقيع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة المتمردة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ على وثيقة غوما للالتزامات وبرنامج أمني

(AMANI) للسلام وإحلال السلم وتحقيق الاستقرار في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتميئتهما؛ وحثت جميع الأطراف على العمل بحسن نية على تنفيذهما على وجه السرعة.

٢٧ - ورحبت اللجنة أيضا بالتوقيع في نيروبي على البلاغ المشترك بين حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بشأن اتباع نهج مشترك لوضع حد للتهديدات التي يتعرض لها السلام والاستقرار في البلدين وفي منطقة البحيرات الكبرى.

٢٨ - بيد أن اللجنة أعربت عن بالغ قلقها إزاء تردي الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في منطقة إيتوري، وحثت الجماعات المسلحة على التخلي عن السلاح والمشاركة دون شروط في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل.

٢٩ - وأحاطت اللجنة علما أيضا بالمعلومات التي قدمها وفد الكاميرون بشأن حالة السلام والأمن التي تعم البلد. ورحبت اللجنة بالتدابير التي اتخذتها السلطات الكاميرونية مؤخرا بهدف تحسين القوة الشرائية للسكان، وخاصة تخفيف الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الأساسية ورفع مرتبات الموظفين الحكوميين، والتي ساهمت إلى حد كبير في تخفيف التوترات الاجتماعية.

٣٠ - غير أن اللجنة أعربت عن قلقها إزاء تمارد قطاع الطرق في الأنشطة الإجرامية في بعض مناطق الكاميرون الحدودية، وشجعت قوات الأمن في البلد على مواصلة بذل جهودها للتصدي لهذه الظاهرة، بالتعاون مع البلدان المجاورة.

٣١ - وأتاح الاجتماع الوزاري السابع والعشرون للجنة إحراز التقدم في تنفيذ مبادرة سان تومي. فقد أحاطت اللجنة علما بتقديم الدراسة التي أعدتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن المنهجية المزمع الأخذ بها لوضع الصك القانوني بشأن مراقبة الأسلحة الخفيفة وخطة العمل المتعلقة به واعتمادهما. وشجعت اللجنة أمانتها على أن تعرض عليها مشروع نص يتضمن عناصر مستمدة من صكوك قانونية ذات صلة خلال اجتماعها المقبل. ومن ناحية أخرى، أحاطت اللجنة علما باهتمام بالمشروع الأولي لمدونة قواعد السلوك الخاصة بقوات الدفاع والأمن في وسط أفريقيا، الذي قدمه مكتب شؤون نزع السلاح. وتعهدت اللجنة بأن تحيل إلى الأمانة التعليقات والعناصر اللازمة للانتهاء من عملية وضع مدونة قواعد السلوك من أجل اعتمادها في آخر المطاف خلال الاجتماع الوزاري الثامن والعشرين.

٣٢ - وأخيراً، رحبت اللجنة بالتقدم المحرز وبالتدابير التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في الميادين التالية: الوساطة؛ ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وحماية الطفولة ومكافحة الاتجار بالأشخاص؛ والنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها؛ ومساعدة الدول الأعضاء في العمليات الانتخابية، ومنع حدوث الأزمات وتسويتها؛ وتطوير القدرات التشغيلية لآلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا. وأحاطت اللجنة علماً أيضاً باهتمام التقرير عن أنشطة المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، الذي قدمته مديرة المركز، ورحبت بتنامي شراكة المركز مع دول المنطقة دون الإقليمية فيما يتعلق بالنهوض بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا وحمايتها ومتابعتها.

### جيم - تنشيط أساليب عمل اللجنة وإسهامات مكتب شؤون نزع السلاح

٣٣ - خلال الاجتماعين الوزاريين السادس والعشرين والسابع والعشرين، تواصلت عملية تنشيط اللجنة وترشيد أساليب عملها. ولاحظت اللجنة تحسن التفاعل مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، مثل مجلس الأمن.

٣٤ - وفي هذا الصدد، قامت الجماعة الاقتصادية لأول مرة، خلال الاجتماع الوزاري السابع والعشرين وفي إطار شراكتها مع مكتب شؤون نزع السلاح، بصياغة وثيقة العمل التي اتخذت أساساً للمناقشة بشأن استعراض الحالة الجغرافية - السياسية. وعلى إثر هذه التجربة، حددت اللجنة ثقتها في الجماعة الاقتصادية، وطلبت إليها الاضطلاع بنفس المهمة لغرض الاجتماع الوزاري الثامن والعشرين.

٣٥ - ومن ناحية أخرى، أسهم مكتب شؤون نزع السلاح في أعمال اللجنة بتقديم عروض عن مسائل مختلفة تتعلق بترع السلاح منها: الأعمال التحضيرية للاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين والمقرر عقده في تموز/يوليه ٢٠٠٨ بشأن تنفيذ برنامج العمل لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والقضاء عليه، والذي سيركز هذه السنة خصوصاً على السمسرة غير المشروعة في الأسلحة؛ ووسم الأسلحة وتعقبها، وإدارة المخزونات، والمساعدة والتعاون؛ وتشجيع اعتماد الصك الدولي المتعلق بتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيد العالمي؛ وتشجيع اعتماد الاتفاقية المتعلقة بحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر والبروتوكولات ذات الصلة بها على الصعيد العالمي، فضلاً عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في أفريقيا.

٣٦ - وفضلاً عن ذلك، أحاطت اللجنة علماً بالبيان المقدم من مكتب شؤون نزع السلاح بشأن جلسة مجلس الأمن المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ التي كُرسَت لدراسة التقرير

الأول للأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن بشأن المسائل المتصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (S/2008/258)، والتوصيات الـ ١٣ الواردة في التقرير. وأعربت اللجنة عن ارتياحها لإبلاغ الكونغو مجلس الأمن بمشروع وضع صك ملزم قانونا يتعلق بمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا.

٣٧ - وفيما يتعلق بأساليب العمل، أئنت اللجنة مرة أخرى على مكتب شؤون نزع السلاح لما يبذله من جهود لتنشيط أعمال اللجنة. وشجعت المكتب على الخصوص على مواصلة عقد مشاورات غير رسمية منتظمة في نيويورك مع الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في اللجنة. وفي الواقع ترى اللجنة أن المشاورات غير الرسمية تتيح للدول الأعضاء فرصة توثيق مشاركتها في أعمال اللجنة وتحديد توجهاتها بفعالية أكبر ومناقشة الأعمال التحضيرية للاجتماعات، مما يتيح مشاركة أكثر نشاطا للسلطات الوطنية. وطلبت اللجنة أيضا إلى الأمانة إعداد ورقة مفاهيمية بشأن أصول اللجنة وولايتها وإنجازاتها، وعينت الكاميرون منسقا مخصصا لإعداد ورقة عمل عن الآفاق المستقبلية للجنة؛ وستدرس الوثيقتان خلال الاجتماع الوزاري الثامن والعشرين. وفي الختام، قررت اللجنة إدراج مسألة الصعوبات المالية التي تواجهها أيضا في جدول أعمال الاجتماع الوزاري الثامن والعشرين.

### ثالثا - المسائل الإدارية والمالية

٣٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الجمعية العامة تمويل الاجتماعين الوزاريين من الميزانية العادية.

٣٩ - وسيبقى في الصندوق الاستئماني للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا حوالي ١٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في نهاية الفترة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وأبلغ مكتب شؤون نزع السلاح اللجنة بالصعوبات المالية التي يواجهها في تنظيم الاجتماع الوزاري الثامن والعشرين الذي سيعقد في ليرفيل. وقررت اللجنة إدراج هذه المسألة في جدول أعمال اجتماعها الوزاري الثامن والعشرين. وفي هذا الصدد، يكرر الأمين العام دعوته إلى الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية والحكومية وغير الحكومية بأن تساهم في الصندوق الاستئماني، حتى يتسنى للجنة إنجاز برنامج أنشطتها.

### رابعا - استنتاجات وملاحظات

٤٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أتاح الاجتماعان اللذان نظمتها اللجنة للدول الأعضاء تبادل المعلومات والخبرات بشأن الجهود المبذولة في مجال إدارة الأزمات وتسوية

التزاعات المسلحة وتوطيد السلام والأمن في البلدان الخارجة من النزاعات في وسط أفريقيا. ويدل عقد مؤتمر استثنائي في إطار اللجنة بشأن مشاكل الأمن العابرة للحدود على تصميم الدول الأعضاء على إحلال أمن مستدام في المنطقة دون الإقليمية، والاستفادة بأقصى قدر ممكن من الحيز التشاوري الذي تشكله اللجنة.

٤١ - وأتاح الاجتماعان السادس والعشرون والسابع والعشرون أيضا الفرصة أمام الدول الأعضاء في اللجنة لمناقشة مسألة تعزيز ما لعملها من تأثير. وفي سياق ترشيد أساليب العمل، أتاح قيام تعاون أوثق ومنتظم بين مكتب شؤون نزع السلاح والممثلين الدائمين للدول الأعضاء في اللجنة للدول تحديد التوجهات السياسية للجنة على نحو أكثر دقة وتعزيز مشاركتها في برنامج عملها وكذلك في الأعمال التحضيرية للاجتماعات الوزارية. وأسهم كذلك توقيع مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب شؤون نزع السلاح في تعزيز التعاون بين المنظمين، خاصة على صعيدي التنفيذ المشترك لمبادرة سان تومي وإعداد وثيقة استعراض الحالة الجغرافية - السياسية.

٤٢ - وفي الختام، أكدت الدول الأعضاء الإحدى عشرة في اللجنة تصميمها من جديد على الاستفادة من العملية الدبلوماسية والسياسية التي تمثلها اللجنة لمناقشة شواغل المنطقة دون الإقليمية، واتخاذ تدابير عملية على صعيدها في مجال الوقاية وتوطيد السلام والأمن. وأكدت هذه الدول من جديد التزامها عقد اجتماع مرتين في السنة، وفقا لمبدأ التناوب المتفق عليه، وكذلك عقد اجتماعات لمعالجة مسائل ملحة ومناقشة مواضيع محددة عند الاقتضاء.

٤٣ - وتبرهن مواصلة تنشيط أعمال اللجنة على أهمية هذه الآلية وعلى ما لها من قدرة على التأقلم. وتدرك الدول الأعضاء الأهمية التي تكتسبها اللجنة، وقد التزمت بالعمل سوية، بدعم من الأمم المتحدة وشركائها، في سبيل تنفيذ القرارات التي تتخذها. وفي هذا الصدد، تطلب اللجنة إلى الدول المهتمة، خاصة الدول التي يمكنها مساعدتها في تمويل تنفيذ مشاريع محددة، أن تقوم بذلك عن طريق الصندوق الاستئماني للجنة الاستشارية الدائمة.